بلاغ صادر عن
المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

عقد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا اجتماعه الاعتيادي في أوائل كانون الأول ٢٠٠٩ وتضمن جدول أعماله :مناقشة الوضع السياسي العام ، حيث أبدى الاجتماع تأييده لتطور العلاقات السورية التركية ، بما ينعكس بشكل ايجابي على أبناء الشعبين. كما جدد الاجتماع تأييده لمحاولات استئناف المفاوضات بين سوريا و إسرائيل , وبما يسفر عنه من نتائج ايجابية تفضي إلى اتفاق سلام وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ، كما أبدى المجلس ارتياحه لتشكيل الحكومة اللبنانية ولتحسن العلاقات السورية اللبنانية.

أما على الصعيد الوضع الداخلي في البلاد فقد رأى الاجتماع إن البلاد تواجه أزمة اقتصادية أدت إلى تدهور في الأوضاع المعيشية لغالبية أبناء الشعب السوري ، وارتفاع معدلات البطالة والفقر ، وما نجم عن ذلك من حالات نزوح وهجرات جماعية سواء داخل البلاد لتشكل أحزمة فقر حول المدن الكبرى ، أو إلى الخارج , وما زاد الطين بله تلك المراسيم والقرارات مثل المرسوم (٤٩) الذي ساهم ، إضافة إلى شح المياه والأمطار وتراجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وارتفاع أسعار الوقود إلى تفاقم تلك الأزمة.

وتترافق مع هذه الأزمة الاقتصادية تصاعد الضغوطات الأمنية واتساع حملات الاعتقال السياسي والأحكام الجائرة ، التي طالت العديد من المهتمين بالشأن العام ومن جميع مكونات المجتمع السوري ، هذا فضلا عن سوء المعاملة والأوضاع داخل السجون التي تفتقد لأبسط معايير حقوق الإنسان، وما حالة الإضراب عن الطعام من قبل مجموعة من المعتقلين الكرد في سجن عدرا ألا دليل على تلك المعاملة القاسية ، أننا في المجلس العام للتحالف نناشد جميع القوى السياسية والفعاليات المجتمعية والحقوقية بالتدخل لدى السلطات المعنية والضغط عليها لإنهاء حالة الإضراب عن الطعام حفاظا على سلامة المعتقلين الكرد وذلك بتلبية مطالبهم العادلة والمنسجمة مع ابسط مبادئ حقوق الإنسان.

كما طالب المجلس بإلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية وغيرها من الإجراءات والقوانين الاستثنائية، وإفساح المجال أمام القوى الوطنية والديمقراطية في سوريا للمشاركة في الحياة العامة عبر قوننة الحياة السياسية ، وإلغاء كافة القوانين الاستثنائية والتدابير التمييزية بحق القومية الكردية في سوريا لتعزيز الوحدة الوطنية التي نحن بأمس الحاجة إليها لحماية بلادنا من الإخطار المحدقة بها.

كما توقف المجلس مطولا إمام انعقاد الاجتماع الذي عقده بمناسبة إطلاق مشروعه لبناء مرجعية كردية من خلال عقد مؤتمر وطني كردي بمشاركة الفعاليات المجتمعية المستقلة لتنبثق عنه ممثلية كردية وبرنامج سياسي يأخذ في الحسبان الواقع السياسي الكردي في سوريا وفي هذا الصدد قرر تشكيل لجنة الاتصالات والحوار مع الأحزاب الكردية لبحث السبل وإمكانية انعقاد المؤتمر متمنيا من جميع الأحزاب تجاوبا ايجابيا بما يخدم وحدة الصف الوطني الكردي والخطاب السياسي.

كما ناقش المجلس العام سبل تطوير عمله وتفعيل لجانه وهيئاته و ايلاء اهتمام أكثر بالمجالس المحلية للمناطق والمدن، واتخذ بهذا الخصوص جملة من القرارات التنظيمية التي تهدف إلى دفع عمل المجلس العام إلى الأمام.

أوائل كانون الأول 2009

المجلس العام
للتحالف الديمقراطي الكردي
في سوريا

بيان إلى الرأي العام
أيتها القوى الوطنية والديمقراطية

تحتفل البشرية في العاشر من كانون الأول من كل عام بالذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي صدر في عام ١٩٤٨ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد نصت المادة الأولى من الإعلان على انه "يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق ، لقد وهبوا العقل والضمير وينبغي إن يتعاملوا بروح الإخاء مع بعضهم البعض."

وبهذه الروحية انطلقت المواد الأخرى من الميثاق وجميعها تهدف لصيانة الحقوق الإنسانية وحمايتها من شرور الحرب والاستبداد بكل إشكاله وصوره على مستوى الدول والشعوب والمجتمعات.

إن نضال الشعوب والعديد من الهيئات الحقوقية قد أثمرت على تكريس مبادئ حقوق الإنسان في دساتير الكثير من دول العالم وقوانينها مثل حق العمل، وحق التمتع بالجنسية ، وحرية السفر، وحرية المعتقد الديني والحق في الحياة ..... وقد باتت حقوق الإنسان تكتسب صفة العالمية وأقرت في القانون الدولي وأكد عليها في ميثاق الأمم المتحدة الذي جاء فيه إن حقوق الإنسان هي للناس جميعا بلا تمييز وحقوق الإنسان هي حقوق لكل كائن بشري وهي ليست مجرد امتيازات تمنح له.

ومع ذلك فلا زالت الحكومات الديكتاتورية والاستبدادية تثير الكثير من الخلافات حول ماهية حقوق الإنسان لتبرير ممارساتها القمعية متذرعة في ذلك بالخصوصية الدينية والثقافية وأوضاعها الخاصة متناسية إن الإنسان هو الإنسان في جميع أنحاء العالم.

إما في بلادنا ورغم إن الدستور يزخر بمواد تحمي حقوق الإنسان وتصون حريته، فالمادة (١٥ (تعتبر الحرية حق مقدس ؟ والمادة (١٦) منه تعتبر إن لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؟ فضلا عن القوانين التي تؤكد على حق التجنس

والعمل والتعليم .....الخ ، لكن هذه المواد تبقى مشلولة في الممارسة العملية طالما بقيت حالة الطوارئ والإحكام العرفية هي السائدة.

أننا نعتقد بان المطلوب في الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو التعامل بشفافية مع سائر القضايا والمشكلات المتراكمة في المجتمع السوري (سياسية – اقتصادية –اجتماعية – ثقافية – أدارية - .....الخ) فتقدم الدول ورقيها يقاس بمدنيتها ودرجة احترامها لحقوق الإنسان.

وأولى تلك الخطوات هي بإلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية وإطلاق سراح جميع معتقلي الرأي وطي ملف الاعتقال السياسي، وإلغاء كافة المراسيم والقرارات التي تعيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ومحو أثارها السلبية من استلاب حرية الإنسان ؟. فالإنسانية تسود حيث تسود العدالة الاجتماعية والحريات السياسية، إضافة إلى تعديل الدستور ليتوافق مع متطلبات تطور المجتمع السوري وتعدده القومي والثقافي، وإعادة الهيبة إلى القضاء و استقلاله وسن قوانين تفسح المجال لتعددية سياسية وإعلامية حقيقية ناهيك عن ضرورة إيجاد حل عادل وديمقراطي للقضية الكردية.

إن تطوير القوانين السورية وتفعيلها لتواكب التطور العلمي بات مطلبا وطنيا وحاجة إنسانية تتطلع إلى ضرورة الالتزام قولا وعملا ببنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وصيانة حقوقه المختلفة وفي هذا السياق فإننا آذ ندافع عن هويتنا القومية، نطالب بتجسيدها ضمن هوية وطنية تصون حقوقنا .

القومية والديمقراطية والإنسانية.

أوائل كانون الأول ٢٠٠٩

المجلس العام

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

سوريا ٢٠٠٩ انفتاح خارجي متعثر ووضع داخلي متأزم. *افتتاحية النداء*

شهد الداخل السوري في العام المنصرم مزيداً من التدهور على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، حيث ارتفعت نسب البطالة والفقر مقترنة باستمرار ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الأولية والضرورات المعيشية وأسعار مواد التدفئة والوقود، ولم يشهد العام المنصرم زيادة في مستوى الدخل السنوي للفرد السوري،وتفاقمت أزمة المعيشة وعادت إلى الأذهان سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم،حيث يتدافع السوريون بأعداد هائلة نحو المراكز الرسمية للحصول على بعض ضروريات حياتهم، وهاهم اليوم يتشابكون للحصول على شكات دعم المازوت الهزيلة والتي لا تتجاوز العشرة آلاف ليرة سورية، تدفع على دفعتين، وفقا لشروط اضطرارية ومجحفة، ليظهر حجم الأزمة والمعاناة التي يعايشها المواطن السوري، الذي أبدى استعداده للمخاطرة بحياته والوقوف لعدة أيام وسط الزحام ومن خلال المشادة الكلامية والعنيفة من أجل الحصول على تلك المبالغ الزهيدة.

لقد شهد العام المنصرم تطورا اجتماعيا سلبيا تجلى في مزيد من مظاهر التشدد والتزمت بفعل السياسة الرسمية التي تدعم الفكر المتطرف وتدفع بمزيد من رجالات الأمن لتعبث داخل المؤسسة الدينية الشعبية والرسمية، لتنشر مزيدا من التطرف والتعصب وتسمح بتفاعل الشارع المتدين مع الأفكار المذهبية العدائية، كما شهد المجتمع السوري نموا مرعبا في أعداد جرائم الشرف ضد النساء، لتصبح تلك المسألة ظاهرة اجتماعية لا يخفيها تصريحات غبية من بعض الرسميين ومن بجانبهم. كل ذلك تحت سمع وعين السلطة التي نخشى أن تكون لها يد في دفع المجتمع السوري إلى مهالك التطرف، لتحقق مقالات وأراء تشيعها و تنشرها في الصحافة العالمية بأن السوريين شعب متزمت وطائفي غير مؤهل لممارسة الديمقراطية ناهيك عن عدم استعداده لتبني قيم العدالة والمساواة الإنسانية. ما يعني تاليا أن يكون النظام المسيطر أفضل الحلول في الحاضر والمستقبل كما يقول البعض . وعلى الصعيد السياسي استمر النظام بسياسة القبضة الحديدية وتابع زج المعارضين بالسجون كما تابع قمع الرأي الآخر حتى ولو خرج من الدوائر الرسمية والمنابر الحكومية، كما درج على تحركاته اللولبية المتناثرة الاتجاهات والتوجهات فكان رأس السلطة أول من سافر إلى طهران لتقديم فرض التأييد والدعم والموالاة للرئيس الإيراني أحمدي نجاد وأكد على الوقوف بجانب سياساته المتطرفة والعدائية قبالة الملايين من الشعب الإيراني المنتفض ضد من أسماهم الاصطلاحيون الدكتاتور وأعوانه. في الجانب الآخر استقبلت دمشق الرسمية عدد من الزعماء وعلى رأسهم الملك السعودي ورئيس وزراء لبنان الجديد ، ومتّن النظام علاقاته بالحكومة التركية الحالية وأظهر مشاركته في الانفتاح التركي الجديد على الجيران بدءً من إيران ومرورا بسوريا، تلك الحكومة التي ترفع راية العدالة والحق لكنها لا تلق بالاً لمعاناة السوريين ولا تعنيها حقوق الإنسان السوري، بقدر ما يشغلها إعادة الأمجاد العثمانية الغابرة.

مازالت المشاكل الإقليمية ترقد فوق جمر متقد وكل القضايا الموروثة من الأعوام السابقة لم تجد لها حلاً نهائياً، بل ربما على العكس هناك تفاقم وتوترات جديدة ستقبل عليها المنطقة لن تنفع معها السياسات القديمة الملتوية والمخاتلة، وسيكون للتطورات القادمة أثر غير محدود على الأ وضاع الداخلية والخارجية للدول العربية. فمن الصراع الغير مفهوم في الصومال إلى الأزمة السياسية والأيديولوجية والاجتماعية في السودان، وإلى التمرد المسلح في اليمن، مرورا بمشاكل المغرب وشمال إفريقيا وما يختلج المنطقة من صراعات حدودية ونزعات انفصالية، ناهيك عن خطر الإرهاب الذي يطل بوجهه القبيح في كل مكان من العالم. كل ذلك بجانب التحولات الخطيرة في مسألة الهم العربي المشترك قضية فلسطين وما يسيطر عليها من استشراء للإجرام الإسرائيلي وتجذر للإنقسام الفلسطيني الداخلي .

كل عام وأنتم بخير نقولها، وسنظل نقولها متفائلين، تفاؤل العامل الصبور، تفاؤل الباحث الدؤوب، تفاؤل المؤمن بحقوقه. نحن متفائلون لأن سوريا، وطناً وشعباً، تستحق حياة أفضل، وتستحق الحرية والديمقراطية والأمن والاستقرار.